اولى من الاجزاء على الظاهر مع الرد والتضعيف

التاسع يختص ذبح دماء الجبرانات في الحج والعمرة والهدايا به الاالمحصر في محل احصاره العاشر لا دم على المتمتع والقارن عند وجود باقي شروط الدم السابقة اذا كان من اهله بان استوطنه او قريبا منه لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام اللام بمعنى على الحادي عشر لا تكره صلاة النافلة التي لا سبب لها اصلا او لها سبب متاخر كركعتي الاحرام في وقت من الاوقات في الحرم المكي سواء فيه مكة وسائر الحرم المتقدم حدوده لخبر يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار ولا يخص صلاة الطواف لان الدارقطني وابن حبان اخرجاه بدون ذكر طواف وليس هذا من باب المطلق والمقيد لان شرطه ان لا يجدي القيد على الغالبة اذ الغالب في الصلاة عدم كونها سنة الطواف وذهب الائمة الثلاثة الى ان الحرم المكي في محل النفل المذكور كغيره واولوا صلى بمعنى دعا ويؤخذ من الحديث كما افتى به الطنبداوي الصدفي الزبيدي كما مر عنهم تحريم ما يفعل الحرام والمسجد ومن منع انسانا من الطواف اوقات الصلاة ولم يوجد من احد من الائمة الاربعة واتباعهم تصريح بجواز ذلك فصلا عن طلبه الثالث عشر اذا نذر

وقال الحنفية لا تفعل اذا ركعتا الطواف في الاوقات المكروهة فان فعلا فيها صحت مع الكراهة اه فعلا ثانيا على الصحيح اه كردي

اذا نذر فصله او موضعا منه كدار الارقم لزمه ذلك لانه طاعة ومن نذر ان يطيع الله فليطعه ان يذهب اليه بحج او عمرة ظاهره دخوله بلا احرام ان قصد نسكا ولو بعد ميقات بخلاف غيره من المساجد المذكورة كمساجد منسوبة اليه صلى الله عليه وسلم في طريق المدينة لا يجب الذهاب اليه اذا نذره لانه لم يساوي الحرم المكي ولم يقاربه حتى يلحق به الا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد الاقصى على احد القولين فيهما والمعتمد عدم الوجوب لوجوب قصد الحرم المكي باصل الشرع بخلافهما ولو نذر اتيان بيت الله تعالى ناويا ما تقدم لزمه الاتيان بنسك او اتيان المسجد النبوي او الاقصى او غيرهما لزمه ودخل في الغير مسجد قباء فلا يلزم الوصول اليه بنذره الثالث عشر يحرم استقبال الكعبة اي عينها لاجنبها بالغرج حال البول لا بالوجه فلو استقبل به وحول فرجه فخرج عن سمت القبلة فلا حرمة بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه القبلة وجب الاجتهاد وياتي جميع ما مر في القبلة للصلاة حتى يحرم على القادر التقليد والاجتهاد قال الشارح وانما ذكرت ذلك هنا لان اكثره لا يوجد في شيء من كتب الفقه فيما احسب واشد بارها بالبول والغائط لف ونشر مرتب وما يخرج من القبل والدبر من عين غيرهما نادر بخلاف الريح

ج في ١٨

الذهاب

اذا نذر